



الربع الثالث ٢٠١٢

الدراسة
الاستقصائية
لقطاع الأعمال
في دبي

المقدمة

تأسست دائرة التنمية الاقتصادية في مارس من عام 1992 بهدف تنظيم ودعم والإشراف على قطاع التجارة والصناعة في إمارة دبي . وفي أكتوبر 2008، أصدر سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء وحاكم دبي المرسوم رقم (25) والذي منح دائرة التنمية الاقتصادية المسؤولية الكاملة عن تخطيط وتنظيم و الإشراف على الأداء الاقتصادي في الإمارة بصفة عامة إلى جانب دعم التنمية المستدامة بغية ضمان تحقيق أهداف خطة دبي الإستراتيجية .

ولا تزال دائرة التنمية الاقتصادية مسؤولة عن أنشطتها التقليدية المتمثلة في تسجيل الشركات وإصدار التراخيص وأنشطة حماية التجارة في دبي، إلا أنه ومع دخول مؤسسات جديدة تحت مظلة الدائرة تم توسيع نطاق مسؤوليات الدائرة لتشمل :

1. مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

2. مؤسسة دبي لتنمية الصادرات

3. مؤسسة دبي للفعاليات والترويج التجاري

4. مكتب الاستثمار الأجنبي

وتعمل الدائرة الآن على إحراز تطور في هذه القطاعات أيضاً . وتماشياً مع المهمة الجديدة المنوطة بالدائرة، عكفت إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية على إجراء دراسة استقصائية ربع سنوية لقطاع الأعمال بالتنسيق مع المؤسسات التابعة لها (مؤسسة دبي لتنمية الصادرات ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة) وبالتعاون مع مؤسسة دان أند برادستريت جنوب آسيا والشرق الأوسط المحدودة من أجل تقييم موضوعي ودوري عن توقعات الأعمال في إمارة دبي . ويلخص هذا المستند النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية عن الربع الثالث لعام 2012.

نظرة سريعة

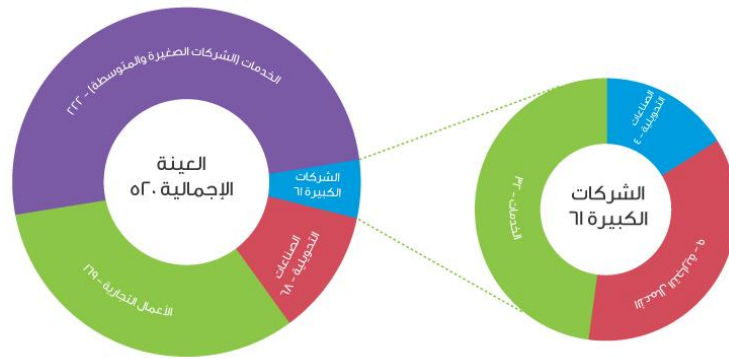
- وصل مؤشر ثقة مجتمع الأعمال المركب في دبي في الربع الثالث عام 2012 إلى 122.7 نقطة محققاً زيادة قدرها 6.5% مقارنة بالسنة الماضية و 15.6% مقارنة بالربع السابق، بما يشير إلى استمرار توقعات مجتمع الأعمال العام في الارتفاع وبشكل ايجابي وذلك للربع القادم (الربع الرابع من عام 2012).
- تعكس توقعات المبيعات المتصاعدة تنامي النشاط الاقتصادي حيث تتوقع 90% من الشركات إما زيادة مبيعاتها أو بقائها دون تغيير خلال الربع القادم . وفيما يخص القطاعات الاقتصادية الأساسية، سجلت التوقعات أعلى معدلاتها بين شركات الصناعات التحويلية وتليها شركات الخدمات والشركات التجارية.
- يتوقع أن تستمر توقعات التوظيف على استقرارها، إذ تخطط 94% من الشركات للاحتفاظ بالعاملين الحاليين في حين أن 6% من الشركات تعتزم زيادة عدد موظفيها في الربع القادم.
- في حين تتوافق توقعات الأعمال الأساسية للشركات الصغيرة والمتوسطة مع توقعات مجتمع الأعمال العام، إلا أن مستوى التفاؤل العام لهذه الشركات يعتبر أكبر من مستوى تفاؤل الشركات الكبيرة.
- تبدو شركات التصدير مزيد من التفاؤل بشأن المستقبل مقارنةً بمجتمع الأعم ال العام قياساً على جميع المؤشرات الأساسية.
- اشارت نسبة 45% من الشركات المشاركة في الدراسة عدم مواجهة أية تحديات في هذا الربع، بما يعكس تحسناً مقارنةً بالربع السابق على صعيد سهولة مزاولة الأعمال في دبي.
- لم تحصل إلا 16% من الشركات على تمويل من البنوك وذكر ت الشركات أن ارتفاع معدلات الفائدة والرسوم ومواجهة صعوبات مع الضمانات/ الكفالات هي العوامل الأساسية التي تحول دون حصول أغلبية الشركات على التمويل البنكي.
- تعتبر الشركات الكبيرة أكثر تفاؤلاً مقارنةً بالشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتوقعات الاستثمار على مدار الاثنى عشر شهراً المقبلة.

دائرة التنمية الاقتصادية هي الدائرة الحكومية في إمارة دبي المسؤولة عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية المتمثلة في تعزيز "النمو الاقتصادي المستدام" وتدعيم القدرة التنافسية لإمارة دبي . ويهدف قياس وجهات نظر ورؤى مجتمع الأعمال، أطلقت الدائرة الدراسات الاستقصائية ربع السنوية لقطاع الأعمال والتي تهدف في المقام الأول إلى تقديم لمحة عامة عن النشاط الاقتصادي الحالي في دبي والتوقعات المستقبلية للربع القادم.

وبالإضافة إلى تناول تقارير الدراسات الاستقصائية للوضع الراهن والتوقعات المستقبلية، تستعرض التقارير أيضاً التحديات الأساسية التي تؤثر على نمو وتطور الشركات مع تقييم للتوقعات الاستثمارية خلال الاثنى عشر شهراً التالية.

المنهجية

أُجريت الدراسة الاستقصائية لقطاع الأعمال عن الربع الثالث من عام 2012¹ بمشاركة إجمالي 520 شركة من جميع أنحاء الإمارة . وقد اشتملت العينة على مزيج من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما يضمن تمثيلاً مناسباً لقطاعات الصناعات التحويلية وقطاع التجارة وقطاع الخدمات حسب نسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي. وسجلت الدراسة الاستقصائية للربع الحالي مشاركة عدد أكبر من الشركات الكبيرة (12% من حجم العينة).



¹ لغرض الدراسة الاستقصائية، يُعرف كل ربع سنوي على النحو التالي: الربع الأول هو الفترة ما بين شهري يناير ومارس، والربع الثاني هو الفترة ما بين شهري أبريل ويونيو والربع الثالث هو الفترة ما بين شهري يوليو وسبتمبر والربع الرابع هو الفترة ما بين شهري أكتوبر وديسمبر من كل عام.

الشكل 1

وبغية الوقوف على "دلالات" أو توقعات الأعمال، ركزت الدراسة على مؤشرات أساسية مثل المبيعات وأسعار البيع والكميات المباعة والأرباح وعدد الموظفين وقد طُلب من الشركات المشاركة الإشارة إلى توقعاتها بشأن ارتفاع أو انخفاض أو عدم تغير هذه المؤشرات، وقد قاست دراسة الربع الثالث من عام 2012 وجهات نظر الشركات في 30 - 35 قطاعاً فرعياً

حسابات مؤشر ثقة مجتمع الأعمال

يتم حساب مؤشر ثقة الأعمال في صورة متوسط مرجح لمؤشرات "الدلالات الاقتصادية" التالية:

- أسعار البيع
- الكميات المباعة
- عدد الموظفين
- الأرباح

وفيما يخص كل مؤشر من هذه المؤشرات، يتم حساب "درجات النتائج" باستخدام طريقة صافي الميزان (% الردود

الإيجابية - % الردود السلبية) + 100.

ولحساب مؤشر ثقة الأعمال المركب، يتم ضرب الدرجات الناتجة في الأوزان المقابلة لكل مؤشر من أجل الوصول إلى المتوسط المرجح للمؤشر². وفي النهاية، يتم إعادة تحديد قاعدة المؤشر بحيث أن الربع الثاني من عام 2011 يساوي 100. وختاماً ومن أجل النظر بعين الاعتبار إلى تركيبة الاقتصاد حسب حجم الشركات، يتم ترجيح المؤشر حسب نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي. وتتمثل النتيجة النهائية في المؤشر التالي: مؤشر الثقة العام = 60% * (مؤشر ثقة الشركات الكبيرة) + 40% * (مؤشر ثقة الشركات الصغيرة والمتوسطة).

² المتوسط المرجح لمؤشر ثقة الأعمال = ((صافي الميزان على أسعار البيع) × (المؤشر المرجح)) + ((صافي الميزان على كمية المبيعات) × (المؤشر المرجح)) + ((صافي الميزان على عدد الموظفين) × (المؤشر المرجح)) + ((صافي الميزان على الأرباح) × (المؤشر المرجح)).

يتم تصنيف نتائج مؤشر ثقة الأعمال إلى المجموعات الثلاثة التالية:

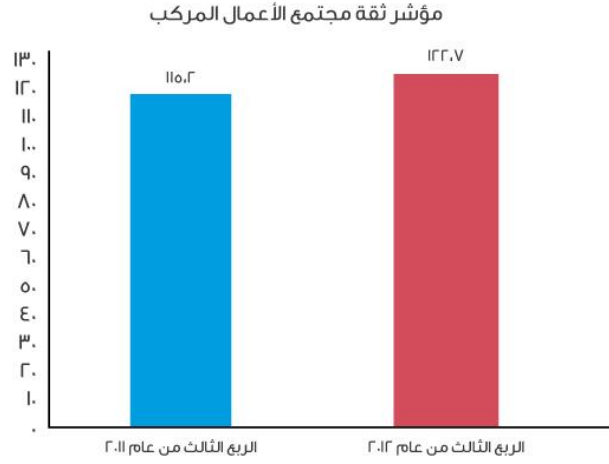
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال > 100 أي أن توقعات الأعمال سلبية
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال $= 100$ أي أن توقعات الأعمال مستقرة
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال < 100 أي أن توقعات الأعمال إيجابية

وعند التعبير عن مؤشر ثقة الأعمال قياساً على الربع الأساسي وهو الربع الثاني من عام 2011، تشير التفسيرات التالية (علماً بأن الرمزين ت وت-1 يشيران إلى ربعين متعاقبين) إلى المعاني الموضحة أدناه:

- مؤشر ثقة الأعمال (ت) $<$ مؤشر ثقة الأعمال (ت-1): توقعات الأعمال آخذة في الانخفاض
- مؤشر ثقة الأعمال (ت) $=$ مؤشر ثقة الأعمال (ت-1): توقعات الأعمال مستقرة
- مؤشر ثقة الأعمال (ت) $>$ مؤشر ثقة الأعمال (ت-1): توقعات الأعمال آخذة في الارتفاع

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال - الربع الثالث 2012

أشار صندوق النقد الدولي في آخر توقعاته إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي العالمي، إذ خفض الصندوق توقعاته لمعدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3% في عام 2012. وأكد الصندوق أيضاً أن أزمة الديون التي تعيشها منطقة اليورو تعتبر خطراً أساسياً مع زيادة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي خلال الأشهر الستة الماضية . ويحتمل أن يمتد لتأثير مخاطر منطقة اليورو إلى الأسواق الناشئة التي تعاني بالفعل من تباطؤ النمو.

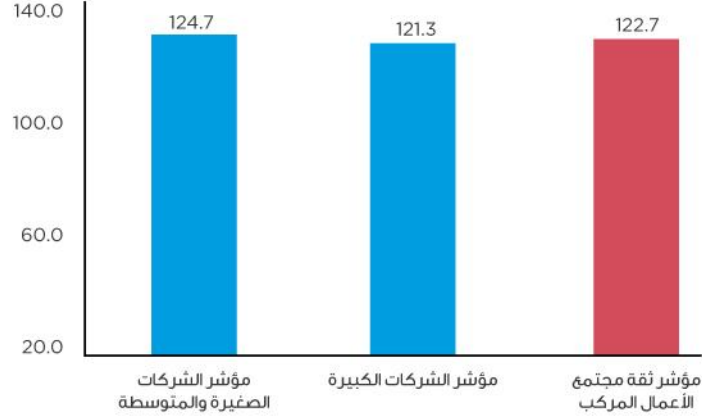


الشكل 2

وعلى الرغم من حالة عدم يقين التي يعيشها العالم، أظهر مؤشر ثقة الأعمال في إمارة دبي تعافياً في النشاط الاقتصادي خلال هذا الربع. وبالوصول إلى معدل 122.7 نقطة، تعتبر دلالات الأعمال العامة إيجابية بالنسبة للربع الرابع لعام 2012. (تشير درجة 100 إلى استقرار/ حيادية التوقعات).

وتظهر المقارنة بالعام الماضي زيادة قدرها 7.5 نقطة في قيمة المؤشر خلال نفس الفترة في عام 2011. ويرجع هذا إلى زيادة التفاؤل بشأن الكميات المباعة والأرباح في الربع الثالث من عام 2012 مقارنةً بالربع الثالث في عام 2011. وإضافةً إلى ما سبق، تظهر المقارنة بين الربعين أن مؤشر الثقة ارتفع بمقدار 15% عن الربع الثاني لنفس العام.

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال المركب - الربع الثالث ٢٠١٢



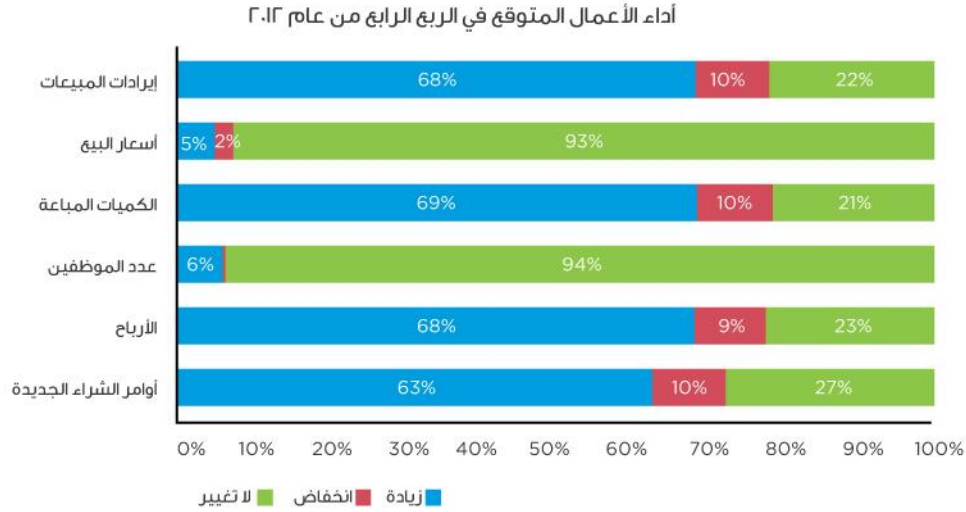
الشكل 3

تظهر المقارنة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة استمرارية اتجاه الربع الماضي حيث أن توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر تفاؤلاً من الشركات الكبيرة، وهو ما يتضح من نتائج الفئتين البالغة 124.7 و121.3 على التوالي. وترجع زيادة الثقة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى توقعاتها الأكثر تفاؤلاً عبر المؤشرات الأربعة وهي الكميات المباعة والأرباح والتوظيف وأسعار البيع.

كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات لدولة الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر ليصل إلى 53.8 نقطة بعد أن سجل 53.3 نقطة في الشهر السابق بما يعكس تحقيق الاقتصاد معدل نمو مضطرب وسط تزايد إشارات التباطؤ العالمي.

وأظهر مؤشر مديري المشتريات زيادة طلبيات الصادرات الجديدة للشهر الثامن والعشرين على التوالي وزيادة معدلات التوظيف خلال شهر سبتمبر مع تجاوز الشركات مع زيادة متطلبات الإنتاج.

توقعات مجتمع الأعمال العام - الربع الثالث من عام 2012

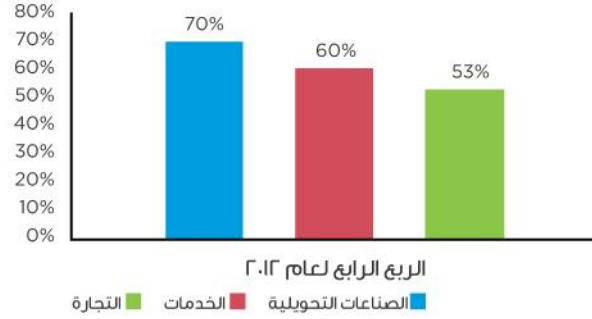


الشكل 4

وتعكس الدراسة الاستقصائية توقعات عامة إيجابية للربع القادم، إذ تتوقع 68% من الشركات تحسن إيرادات مبيعاتها (لتسجل زيادة قدرها 18% عن الربع السابق) وتتوقع 22% من الشركات عدم تسجيل أي تغيير في الربع الرابع من عام 2012. ويصل معدل صافي ميزان توقعات إيرادات المبيعات إلى 58% للربع الرابع مقارنة بمعدل 20% في الربع الثالث.

واستمراراً للاتجاهات السائدة في الأرباع السابقة، تأتي توقعات المبيعات المتفائلة لهذا الربع مدفوعة بتوقعات زيادة الكميات المباعة (تحسن صافي ميزان توقعات الكميات المباعة من 21% في الربع الثالث إلى 59% في الربع الرابع). كما أن توقعات الكميات المباعة في الربع الرابع أعلى عند مقارنتها بنفس الفترة في عام 2011، حيث وصل صافي الميزان إلى 59% في هذا العام مقارنةً بنسبة 42% في العام الماضي. وسوف تبقى أسعار المبيعات مستقرة في الربع التالي، حيث أشارت 93% من الشركات المشاركة إلى عدم توقعها أية تغييرات على أسعار منتجاتها وخدماتها. إلا أن بضعة شركات (5%) تعتزم زيادة أسعارها في الربع القادم إما لتغطية الزيادة في تكلفة المواد الخام أو لتحسين هوامش الربح من خلال استغلال الارتفاع الموسمي في الطلب أثناء الربع الرابع من عام 2012.

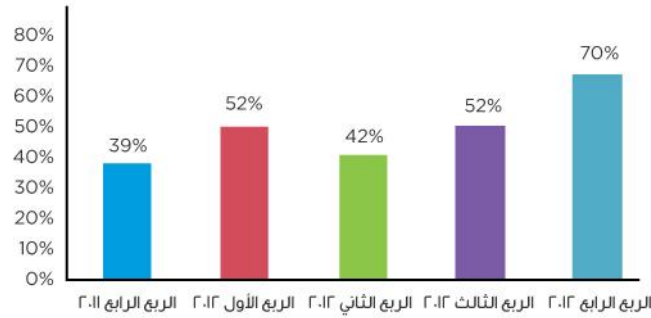
صافي الميزان حسب القطاع (الكميات المباعة) التوقعات الفصلية



الشكل 5

والأرباح والموظفين)، ويليها قطاع الخدمات والتجارة . وتأتي توقعات قطاع الأعمال العامة مدفوعة بارتفاع
وسجلت توقعات قطاع الخدمات تحسناً كبيراً مقارنةً توقعات قطاع الصناعات التحويلية عبر كافة
بالربع السابق. المؤشرات الأساسية (الكميات المباعة وأسعار البيع

صافي الميزان حسب القطاع (الكميات المباعة) - قطاع الصناعات التحويلية



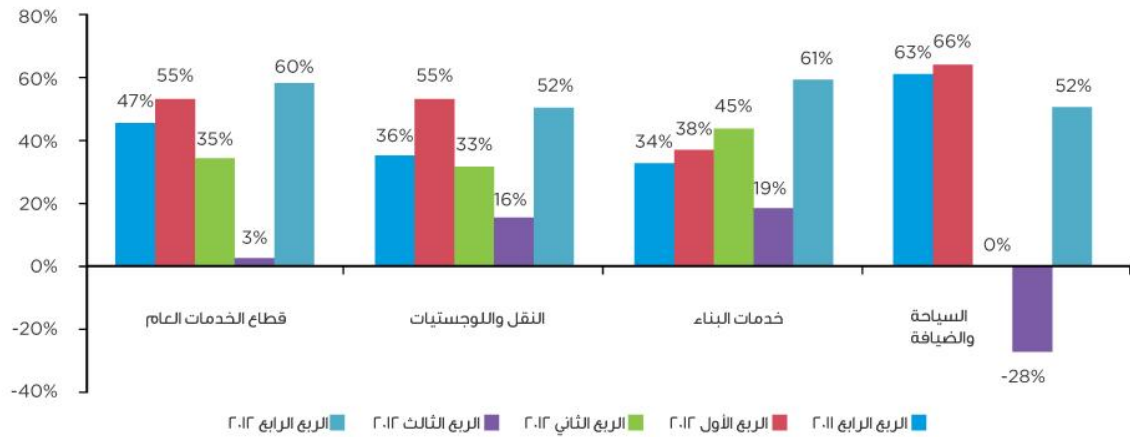
الشكل 6

وعلى صعيد مستوى الصناعات التحويلية، تعتبر التوقعات عبر كافة القطاعات الفرعية (ولاسيما الشركات العاملة في
المعادن والأغذية والمشروبات والورق ومنتجات الطباعة والك يماويات) متفائلة للغاية حيث أن 78% من الشركات
المشاركة تتوقع زيادة كميات المبيعات (مقارنةً بنسبة 67% في الربع السابق)، في حين أن 14% من الشركات تتوقع

عدم حدوث أي تغيير . وتتضمن الأسباب الأساسية التي ذكرتها الشركات المشاركة زيادة الطلب الناتجة عن المشاريع الجديدة والتوسع في أسواق جديدة وبداية موسم السياحة والعطلات في الربع القادم.

وفيما يخص قطاع الصناعات التحويلية، تظهر المقارنة بالعام الماضي زيادة كبيرة في نتائج صافي الميزان حيث زادت من 39% في الربع الرابع لعام 2011 إلى 70% في الربع الرابع لعام 2012. ويرجع هذا في المقام الأول إلى زيادة التفاؤل بشأن الكميات المباعة (توقعت 78% من الشركات زيادة في الربع الرابع لعام 2012 مقارنةً بنسبة 52% في الربع الرابع لعام 2011) و الأرباح (توقعت 77% من الشركات زيادة في الربع الرابع لعام 2012 مقارنةً بنسبة 42% في الربع الرابع لعام 2011).

صافي ميزان على الكميات المباعة لقطاعات الخدمات الأساسية، التوقعات الفصلية



الشكل 7

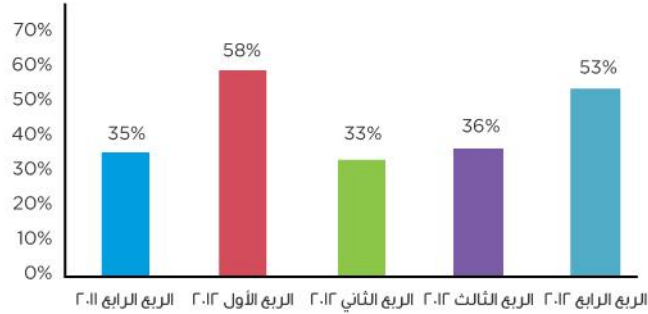
وتحسرت توقعات قطاع الخدمات بصفة عامة في الربع الرابع من هذا العام مقارنةً بالربع الماضي . وتظهر المقارنة السنوية زيادة في توقعات الكميات المباعة . وداخل قطاع الخدمات، تعتبر الشركات العاملة في قطاع البناء أكثر تفاؤلاً وتليها الشركات العاملة في القطاعات الفرعية الأخرى مثل الدعاية والاعلان والتعليم.

وتتوقع الشركات العاملة في البناء التوسع في مشاريع جديدة في السوق المحلية والأسواق الإقليمية، مما يؤدي إلى زيادة نشاط الأعمال. وبين قطاعات الخدمات الفرعية الأخرى، تتوقع شركات الإعلان زيادة نشاط الأعمال في الربع الرابع مقارنةً بالربعين الثاني والثالث نتيجة لاقتراب موسم الأعياد الذي يشهد زيادة في الطلب على خدمات الإعلان والترويج. وتشعر مؤسسات التعليم بالتفاؤل حيال الربع الرابع بعد انتهاء الإجازة الصيفية، فهذا هو وقت التحاق الطلاب الجدد.

وبدفع الزيادة في الطلب عبر جميع القطاعات الأساسية خلال هذه الفترة، يتوقع مزودو خدمات النقل بما في ذلك من يخدمون الأسواق الإقليمية والدولية زيادة في نشاط الأعمال خلال الربع القادم.

و تشير شركات الفنادق والمطاعم أيضاً بالتفاؤل حيال أداء الأعمال في الربع التالي، إذ تتوقع 73% من هذه المؤسسات زيادة في الكميات المباعة . وذكرت الشركات المشاركة أن الزيادة في أعداد السائحين خلال موسم الشتاء ستعزز من نشاط الأعمال. وأشار عدد قليل منها إلى خطط تنفيذ أنشطة ترويجية بهدف زيادة مستويات الإشغال.

صافي الميزان الفصلي (كمية المبيعات) - قطاع التجارة



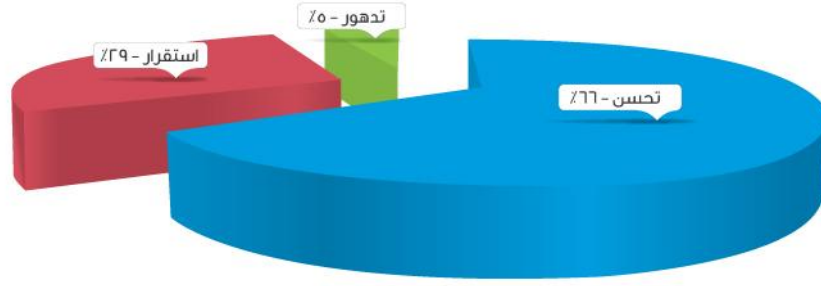
الشكل 8

أما توقعات قطاع التجارة ورغم كونها إيجابية، فهي أقل تفاؤلاً عند المقارنة بقطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. إلا أن قطاع التجارة سجل تحسناً هاملاً مقارنةً بالربع الماضي حيث توقعت 66% من الشركات المشاركة زيادة في الكميات المباعة خلال الربع الرابع، في حين توقعت 21% من الشركات عدم حدوث أي تغيير. وتتضمن القطاعات الفرعية الأساسية التي تتوقع زيادة:

- تشري شركات المجوهرات والحلي بتفاؤل كبير حيال الكميات المباعة، إذ تستفيد هذه الشركات من ارتفاع الطلب خلال موسم الأعياد في الربع الرابع.
- اشارت شركات تجارة الأحذية الى زيادة في الطلب نتيجة لموسم الأعياد في الربع الرابع.
- تتوقع شركات تجارة الملابس والأنسجة زيادة المبيعات في الربع القادم مع عودة العملاء إلى دبي بعد قضاء الإجازة الصيفية ومع توقع ارتفاع الطلب خلال موسم الأعياد.
- تتفاعل شركات قطع الغيار حيال الربع الرابع مع توقعه لمشروعات جديدة، في حين تتوقع المزيد من الشركات زيادة الصادرات إلى أفريقيا.
- يتوقع أن تزيد مبيعات الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر مع توقع زيادة الطلب نتيجةً لعمليات التسويق النشطة وحملات الترويج للعملاء الجدد.

- تشهى الشركات العاملة في تجارة الأغذية والمشروبات وكذلك متاجر البقالة بمزيد من التفاؤل حيال المبيعات نتيجةً موسم الأعياد، وتتوقع شركات التصدير زيادة معدلات الصادرات إلى أفريقيا.
- تتوقع شركات تجارة الأثاث ارتفاع الطلب مع توقعه الحصول على مخزون جديد من شأنه استقطاب العملاء، وتتوقع شركات التصدير زيادة مبيعاتها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- وبما يعكس زيادة توقعات المبيعات، تخطط 63% من الشركات زيادة أوامر الشراء الجديدة في الربع القادم لاستكمال احتياجاتها من المواد الخام. وتخطط 27% من الشركات الحفاظ على نفس معدلات طلبات الشراء حيث ترى الشركات زيادة عمليات الشراء بناءً على متطلبات السوق طالما أن الطلب على المنتجات متقلب.
- وتعتبر شركات الصناعات التحويلية (73% من الشركات) أكثر تفاؤلاً بشأن زيادة طلبات الشراء الجديدة في الربع القادم وتليها الشركات العاملة في التجارة (64%) والعاملة في القطاع الخدمات (59%).
- وتماشياً مع توقعات الربع الماضي، تبقى توقعات التوظيف مستقرة حيث تتوقع 94% من الشركات "عدم حدوث تغيير" في عدد موظفيها في الربع الرابع من عام 2012. وذكرت شركات من مختلف القطاعات استقرار توقعات التوظيف لديها. وأظهرت الدراسة أيضاً عدم توقع أي من الشركات تخفيض عدد موظفيها خلال الربع القادم. وفيما يخص القطاعات، تعتبر الشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية والخدمات أكثر تفاؤلاً بشأن زيادة عدد الموظفين (9% في كل قطاع) في الربع القادم مقارنةً بشركات قطاع التجارة (2% من هذه الشركات تخطط لزيادة عدد موظفيها).
- وينعكس زيادة التفاؤل بشأن نشاط المبيعات على توقعات ربحية الشركات في دبي حيث تتوقع 68% من الشركات المشاركة زيادة الربحية في الربع القادم. وتخطط الشركات لاستغلال ارتفاع الطلب الموسمي من أجل زيادة مبيعاتها وربحيتها. وتظهر المقارنات بين القطاعات أن شركات الصناعات التحويلية أكثر تفاؤلاً فيما يخص الربحية (توقعت 77% من الشركات زيادة الربحية في الربع الرابع)، وتليها الشركات العاملة في قطاع الخدمات (67%) والتجارة (66%).
-

وضع الأعمال المتوقع، الربع الرابع لعام 2012



الشكل 9

ووفقاً للتقييم العام للشركات، تحسنت توقعات الأعمال للربع الرابع من عام 2012 مع إشارة 95% من الشركات المشاركة إلى زيادة أو استقرار توقعاتها مقارنةً بالربع الثالث لهذا العام.

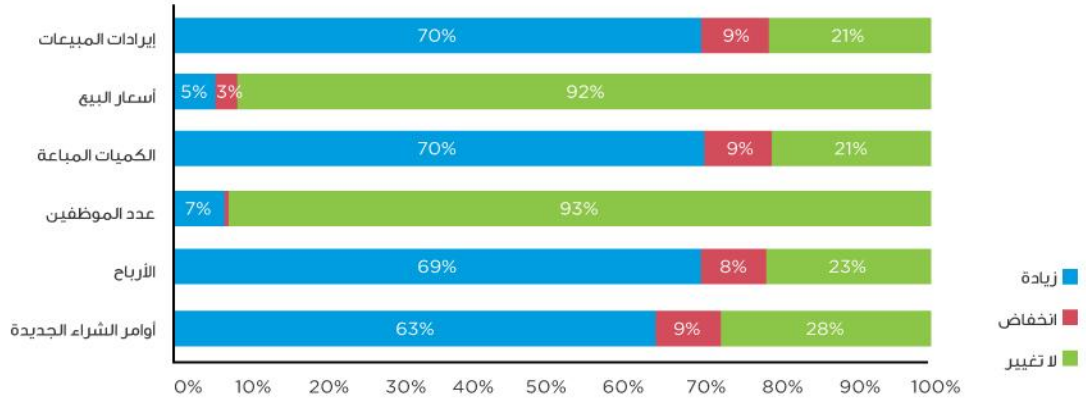
وتظهر المقارنة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة أن الأولى تتوقع بيئة أعمال أفضل بقليل خلال الربع الرابع. حيث تتوقع 2% من الشركات الكبيرة تدهوراً في وضع الأعمال في الربع الرابع مقارنةً بنسبة 6% من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد لوحظ اتجاهًا مماثلاً في الربع السابق على الرغم من تفوق مؤشر ثقة الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالشركات الكبيرة حيث توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة أوضاع أعمال أفضل في الربع الرابع.

وتتوقع الشركات تحسناً في الربع القادم نتيجة للأسباب التالية:

- توقعات الحصول على مشاريع جديدة
- توقع تحسن وضع أسواق التصدير
- زيادة الطاقة الإنتاجية
- توقع تحسن الأسواق العالمية
- تحسن الطلب الموسمي وارتفاع المبيعات في الربع الرابع نتيجة لكون هذا الربع هو موسم الذروة لقطاع السياحة وبداية موسم الأعياد.

توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي للربع الرابع 2012

أداء الأعمال المتوقع (الشركات الصغيرة والمتوسطة) للربع الرابع 2012



الشكل 10

ونظراً لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها حصة مهيمنة في تركيبة الأعمال الإجمالية في دبي (بواقع 95% من إجمالي عدد الشركات)، بلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تم إجراء لقاءات معها 459 من أصل 520 شركة مشاركة. وتتضمن هذه الشركات الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.

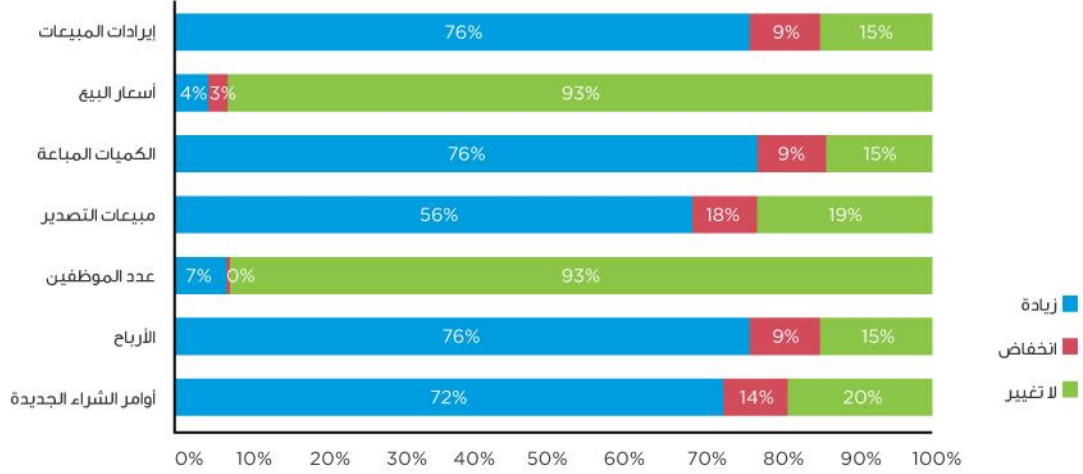
- تعكس الشركات الصغيرة والمتوسطة الآراء العامة لمجتمع الأعمال ل حيث تظهر الدراسة الاستقصائية توقعات إيجابية للربع القادم مع توقع 70% من الشركات المشاركة زيادة إيرادات المبيعات في الربع الرابع للعام الجاري مقارنةً بنسبة 21% توقعت عدم حدوث أي تغيير.
- تظهر المقارنة السنوية لتوقعات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسناً في معدلات صافي ميزان الكميات المباعة حيث زادت من 42% في الربع الرابع من عام 2011 إلى 61% في الربع الرابع من العام الجاري، بما يعكس زيادة كبيرة في نشاط الأعمال الحقيقي في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- كما تظهر المقارنة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة نتيجة مطابقة للربع السابق، إذ أن الأولى أكثر تفاؤلاً بشأن إيرادات المبيعات، حيث بلغ صافي الميزان لتلك الشركات 61% مقارنةً بـ 43% للشركات الكبيرة. ويأتي ارتفاع التفاؤل لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة مدفوعاً بالتوقعات الأكثر تفاؤلاً حيال كميات المبيعات (تتوقع 70% من الشركات الصغيرة والمتوسطة زيادة كمية المبيعات في الربع الرابع لعام 2012 مقارنةً بنسبة 59% من الشركات الكبيرة).

- تماشياً مع التوقعات العامة لمجتمع الأعمال ، تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية أكثر تفاؤلاً فيما يخص كميات مبيعات الربع الرابع ، ويليهما تلك العاملة في قطاع التجارة والخدمات (بلغ صافي الميزان 72% للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية و 66% للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات و50% للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة).
- فيما يخص أسعار البيع، تعتزم 92% من الشركات الصغيرة والمتوسطة إبقاء الأسعار عند نفس معدلات الربع السابق، وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها في الربع الثالث حيث توقعت نسبة 84% من الشركات الصغيرة والمتوسطة استقرار الأسعار . وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة (بصافي ميزان 5%) أكثر تفاؤلاً من تلك العاملة في قطاع الخدمات (صافي الميزان 3%) والصناعات التحويلية (صافي الميزان 0%) فيما يتعلق بأسعار البيع.
- على صعيد التوظيف، تعتزم 93% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على نفس معدلات القوى العاملة في الربع الرابع لعام 2012. وتعتبر توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية والخدمات بشأن تعيين المزيد من الموظفين أعلى من توقعات مثيلاتها في قطاع التجارة. وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر تفاؤلاً من الشركات كبيرة فيما يخص توقعات تعيين المزيد من الموظفين حيث تعتزم 7% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تعيين المزيد من الموظفين خلال الربع الرابع لعام 2012 مقارنةً بنسبة 3% من الشركات الكبيرة.
- تماشياً مع التوقعات الإيجابية للكميات المباعة، تظهر الشركات الصغيرة والمتوسطة تفاؤلاً أيضاً بشأن أوامر الشراء الجديدة حيث تخطط 63% من الشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة أوامر الشراء في الربع الرابع من عام 2012 وأشارت 28% إلى عدم توقعها أي تغييرات في هذا الربع . وتعتبر توقعات الشركات الصغيرة العاملة في الصناعات التحويلية والخدمات أكثر تفاؤلاً في هذا الصدد مقارنةً بتلك العاملة في قطاع التجارة.
- فيما يخص استغلال الطاقة الإنتاجية، لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية والخدمات أكثر تفاؤلاً من الشركات الكبيرة، وهذا يعد استمراراً للاتجاه السائد في الربع السابق (صافي الميزان 59% للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بصافي الميزان 36% للشركات الكبيرة).

- واستمراراً للاتجاه السائد في الربع السابق، تظهر الدراسة ارتفاعاً في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتوقع تحسن الأرباح في الربع الرابع، إذ تتوقع 69% من الشركات زيادة الأرباح مقابل 50% في الربع الثالث لنفس العام. وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية أكثر تفاؤلاً بشأن أرباح الربع الرابع من مثيلاتها في قطاعي التجارة والخدمات . وفيما يعد أيضاً استمراراً للاتجاهات السائدة في الربع السابق، تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر تفاؤلاً بشأن أرباح الربع الرابع من الشركات الكبيرة حيث بلغ صافي ميزان تلك الشركات 61% مقارنةً بنسبة 43% للشركات الكبيرة.

توقعات شركات التصدير في دبي للربع الرابع 2012

أداء الأعمال المتوقع (شركات التصدير) - الربع الرابع 2012



الشكل 11

تضمنت الدراسة 119 شركة موجهة نحو التصدير في قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والخدمات الموجودة في دبي. ولأغراض هذا التقرير، يُقصد بشركة التصدير المؤسسة التي تحقق 20% من إيراداتها المجمعة أو أكثر من الصادرات.

حافظت شركات التصدير على توقعاتها القوية لأداء الأعمال مقارنةً بالشركات محلية التوجه حيث أن 76% من شركات التصدير تتوقع زيادة في الإيرادات مقارنةً بنسبة 66% فقط من الشركات المحلية. وتظهر المقارنة السنوية لتوقعات قطاع التصدير تحسناً كبيراً في صافي ميزان مبيعات التصدير حيث زاد صافي الميزان من 43% في الربع الرابع من عام 2011 إلى 60% في الربع الرابع من العام الجاري.

وفيما يلي ملخصاً لمؤشرات التوقعات الأساسية الأخرى:

- تعتبر شركات الصناعات التحويلية أكثر تفاؤلاً بشأن مبيعات الصادرات في الربع القادم مقارنةً بشركات الخدمات والتجارة. ويشيع التفاؤل تجاه مبيعات الصادرات بين جميع القطاعات الفرعية حيث أن نسبة الشركات التي تتوقع انخفاض المبيعات هي نسبة هامشية قدرها 8% من جميع شركات التصدير. وتمثل القطاعات الفرعية الأساسية التي تتوقع زيادة في مبيعات التصدير في قطاع الصناعات التحويلية (الكيمائيات والزجاج والمعادن والأغذية

والمشروبات) وفي قطاع التجارة (قطع غيار السيارات والملابس والإلكترونيات والمجوهرات والحلي) والخدمات (النقل).

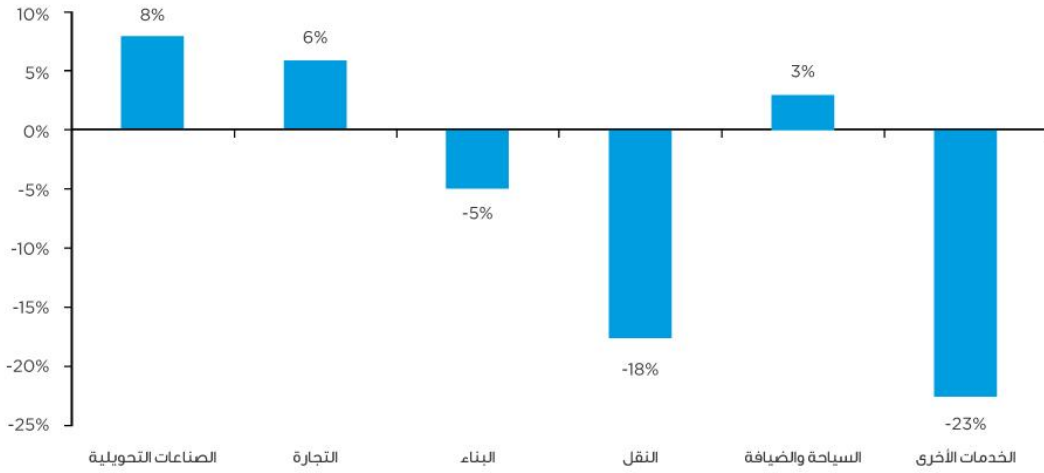
- فيما يخص أغلب شركات التصدير، يتوقع أن تنمو مبيعات التصدير أو تستقر عند نفس المعدلات في الربع القادم وذلك نتيجة للزيادة في نشاط الأعمال في أسواق التصدير الحالية والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية . وتستمر شركات التصدير في توقع طلب مستدام من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وأفريقيا ودول آسيا والمحيط الهادي. وذكرت بعض الشركات المشاركة أيضاً أن الربع القادم هو موسم الذروة لمنتجاتها.
- تمتلك 29% من شركات التصدير خططاً لتنوع صادراتها خلال الربع القادم مع التركيز على أسواق أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي.
- يتوقع أن تحافظ معدلات التوظيف على استقرارها مع اعتزام 93% من الشركات إبقاء معدلات القوى العاملة في الربع القادم عند نفس معدلاتها في الربع الثالث لهذا العام.
- يتوقع أن تزيد مستويات المشتريات بما يعكس توقعات مبيعات الصادرات القوية، إذ تتوقع 72% من الشركات المشاركة زيادة في أوامر الشراء الجديدة. وتعتبر شركات التصدير في قطاع الصناعات التحويلية أكثر تفاؤلاً بكثير من نظيراتها في قطاع التجارة والخدمات فيما يتعلق بأوامر الشراء الجديدة.
- تعتبر توقعات شركات التصدير بشأن الربحية متفائلة للغاية بما يعكس الآراء الإيجابية العامة لقطاع الأعمال، إذ تتوقع 76% من الشركات زيادة في الأرباح خلال الربع الرابع لعام 2012 مقارنةً بنسبة 15% تتوقع عدم حدوث تغيير على الأرباح . وشركات التصدير العاملة في قطاع الصناعات التحويلية هي الأكثر تفاؤلاً فيما يخص الربحية مقارنة بالشركات العاملة في قطاعي التجارة والخدمات.

الأداء العام لقطاع الأعمال للربع الرابع 2012

رغم أن الغرض الرئيسي لهذه الدراسة هو قياس توقعات الشركات بشأن النشاط المستقبلي، تسعى الدراسة أيضاً إلى تحديد التغييرات الفعلية في أداء الأعمال من ربع إلى آخر.

ولقد كان أداء الأعمال ضعيفاً في الربع الثالث من عام 2012 مقارنةً بالربع السابق، حيث أشار الكثير من الشركات المشاركة إلى تسجيل انخفاض في الكميات المباعة. وبرز هذا الضعف في أداء قطاع الخدمات إذ سجل أداء سالباً بلغ 12% في صافي الميزان. في حين ذكرت شركات قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات أن أداء الأعمال كان إيجابياً من حيث الكميات المباعة في الربع الثالث، وبلغ صافي الميزان 8% و6% بالإيجاب على التوالي.

صافي الميزان بالنسبة للكميات المباعة حسب القطاعات الأساسية - المخرجات الفصلية - الربع الثالث 2012



الشكل 12، صافي الميزان = % الشركات التي ذكرت تحقيق زيادة - % الشركات التي ذكرت تسجيل انخفاض

- يأتي الأداء الإيجابي لقطاع الصناعات التحويلية مدفوعاً بأداء قطاعات الألمنيوم والكيماويات وتصنيع أجهزة التكييف والزجاج والأثاث. إلا أن شركات التي تنتج أو تتاجر في الحديد والإسمنت ومواد التغليف وتصنيع الأغذية والمشروبات واجهت تباطؤ في نشاطها نظراً لانخفاض عدد المشاريع وطلب العملاء.

- يتمثل العامل الأساسي وراء صافي الميزان السلبي لقطاع التجارة في انخفاض مبيعات المنسوجات (نتيجة الأجازات الصيفية) والمعدات الصناعية قطع غيار السيارات (نتيجة تباطؤ الأعمال بسبب شهر رمضان والأجازات الصيفية) والموردين البحريين والقرطاسية.
- جاء الأداء الضعيف لقطاع الخدمات في الربع الثالث مدفوعاً بانخفاض نشاط القطاعات التالية : البناء والمعمار (عدم وجود مشاريع جديدة والتنافس ووجود صناعات القرارات خارج الدولة لقضاء أجازات الصيف) والنقل (انخفاض في مبيعات التصديرات وعدم وجود عملاء جدد وانخفاض الطلب مع سفر العملاء خارج الدولة وال منافسة) والإعلان (ضعف موسم المؤتمرات والمعارض في الربعين الثاني والثالث) وتأجير المعدات وخدمات الأعمال الأخرى.

وحافظت أسعار البيع على استقرارها إلى حد كبير في الربع الثالث من عام 2012 حيث ذكرت 80% من الشركات المشاركة عدم حدوث تغيير في الأسعار، في حين ذكرت 12% انخفاض الأسعار نتيجة ضعف الطلب والمنافسة.

حافظت أعداد الموظفين على استقرارها بشكل كبير في الربع الثالث من العام الجاري وإن أشارت بعض الشركات إلى تعيين موظفين جدد حسبما يظهر من صافي الميزان الإيجابي البالغ 1%. وأشارت أغلبية الشركات (91%) إلى عدم حدوث أي تغيير في عدد موظفيها خلال هذا الربع. وأشارت الشركات من جميع القطاعات إلى عدم حدوث تغيير في تعيين الموظفين خلال الربع الثالث.

وبما يعكس الأداء العام لمجتمع الأعمال من حيث الكميات المباعة، نجد أن أوامر الشراء الجديدة انخفضت هي الأخرى خلال الربع الثالث حسبما يظهر من صافي الميزان البالغ 1% بالسلب. ومن بين القطاعات الأساسية، أشارت شركات التجارة إلى تسجيلها أداء إيجابي حيث بلغ صافي الميزان 6% بالإيجاب مقارنةً بنسبة 1% بالإيجاب للشركات العاملة في الصناعات التحويلية. وعلى الناحية الأخرى، سجلت شركات الخدمات صافي ميزان قدره 12% بالسلب فيما يخص أوامر الشراء.

حافظت 37% من الشركات على استقرار معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية، في حين سجلت 43% من الشركات زيادة في هذه المعدلات خلال الربع الثالث . وتراوح متوسط معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية بين 60 و90%. وتظهر المقارنة بين الربعين أن شركات الصناعات التحويلية خفضت من معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية، وأشارت 68% من الشركات في الربع الثاني إلى زيادة في معدلات استغلال الطاقة مقارنةً بنسبة 39% في الربع الجاري . وفيما يخص قطاع الخدمات، زادت 26% من الشركات المشاركة من معدلات استغلال الطاقة في الربع الثالث مقارنةً بنسبة 31% من الشركات في الربع الثاني.

واستمراراً للاتجاه السائد في الربع السابق، حافظت تكاليف العمالة على استقرارها نسبياً في الربع الثالث لعام 2012 حيث أشارت 87% من الشركات إلى عدم حدوث أي تغيير في تكاليف وحدة العمالة مقارنةً بنسبة 11% فقط أشارت إلى وجود زيادة في تكاليف العمالة، وتعزى هذه الزيادة إلى الأسباب التالية:

- زيادة الرواتب المعروضة على الموظفين الجدد للحفاظ على القدرة التنافسية
- ارتفاع تكاليف التأشيرات والرسوم الحكومية

وواجهت بعض الشركات ارتفاعاً في التكاليف نتيجة توفيرها الطعام والنقل والسكن للموظفين.

وأشارت 31% من الشركات المشاركة إلى زيادة تكلفة المواد الخام، والتي تمثل مئتين مئتين قلق للعديد من الشركات، في الربع الثالث لعام 2012 وبهذا تكون قد انخفضت بمقدار 6% عن معدلها في الربع الثاني من نفس العام . وتظهر المقارنة بين القطاعات الثلاثة أن شركات الصناعات التحويلية هي الأكثر تأثراً بتكاليف المواد الخام حيث أشارت 45% من الشركات إلى زيادة هذه التكاليف في الربع الثالث. وفي قطاع الصناعات التحويلية، كانت قطاعات الأغذية والمشروبات والألمنيوم والزجاج الفرعية هي الأكثر تأثراً بالزيادة في تكاليف المواد الخام.

وحافظت تكاليف الإيجار على استقرارها في الربع الثالث لعام 2012 بالنسبة لـ 93% من الشركات المشاركة بما يعيد إلى الأذهان نتائج الربع الماضي التي أظهرت أن القيم الإيجارية لنسبة 85% من الشركات لم تتغير . إلا أن نسبة قليلة من الشركات (6%) سلطت الضوء على زيادة الإيجارات والتي تعزى في المقام الأول إلى تعديلات الإيجار الدورية التي يفرضها ملاك العقارات.

وأوضحت دراسة الربع الحالي أيضاً أن 24% من الشركات المشاركة حصلت على تمويل مصرفي، وأشارت 72% من هذه الشركات إلى عدم حدوث أي تغيير في تكاليف التمويل بخلاف ما ذكرته النسبة المتبقية من زيادة تكلفة التمويل. وكان السبب الرئيسي الذي ذكرت الشركات المشاركة أنه حال دون حصولها على تمويل بنكي هو ارتفاع معدلات الفائدة والرسوم ومواجهة صعوبات فيما يتعلق بالضمانات/ الكفالات.

وأظهرت الدراسة أن 60% من الشركات المشاركة أشارت إلى زيادة أو عدم تغير مستويات الأرباح في الربع الثالث لعام 2012. وأشارت شركات الصناعات التحويلية إلى تحقيق أداء أفضل من حيث الأرباح (صافي الميزان 7%) مقارنةً بشركات الخدمات (صافي الميزان انخفض بنسبة 12%) وشركات التجارة (صافي الميزان 5%).

أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي في الربع الثالث 2012

يعكس أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع الثالث من عام 2012 إلى حد كبير الأداء العام لمجتمع الأعمال، إذ أن هذه الشركات تمثل 95% من العينة المشاركة في الدراسة. ونجد أن أداء مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة كان أضعف نسبياً في الربع الثالث مقارنةً بالربع السابق حيث أن عدد الشركات المشاركة التي أشارت إلى انخفاض الكميات المباعة (41%) كان أعلى من تلك التي أشارت إلى زيادتها (35%).

فيما يلي ملخصاً للنتائج الرئيسية:

- أشارت نسبة 90% من الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة إلى عدم وجود أي تغيير في حجم الموظفين، وأشارت نسبة كبيرة من الشركات (92%) إلى وجود ارتفاع مضطرد في الإيجارات وأشارت 87% من الشركات إلى عدم حدوث تغيير في تكاليف العمالة. وفيما يخص تكاليف المواد الخام، أشارت 32% من الشركات إلى زيادة في التكاليف خلال الربع الثالث. وعلى الرغم من أن 79% من الشركات أشارت إلى عدم تغير الأسعار في الربع الثالث، سجلت 14% من الشركات انخفاضاً في أسعار البيع. ويحتمل أن يكون هذا قد أثر سلباً على الأرباح حيث أشارت 42% من الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة إلى انخفاض أرباحها في الربع الثالث.
- حققت الشركات الكبيرة أداءاً أعلى من الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث الكميات المباعة، إذ أشارت 51% من الشركات الكبيرة إلى زيادة الكميات المباعة في الربع الثالث. ونتيجةً لذلك، حققت تلك الشركات أداءً أفضل على صعيد الأرباح حيث أشارت 51% منها إلى زيادة الأرباح.

أداء شركات التصدير في الربع الثالث 2012

- تظهر المقارنة بين الشركات الموجهة نحو التصدير وتلك الموجهة نحو السوق المحلية أن شركات التصدير حققت أداءً أفضل حيث أشارت 42% من تلك الشركات زيادة إيراداتها في الربع الثالث مقارنةً بنسبة 35% من الشركات الموجهة نحو السوق المحلية.
- تظهر المقارنة بين الشركات الموجهة نحو التصدير وتلك الموجهة نحو السوق المحلية أن شركات التصدير حققت أداءً أفضل حيث أشارت 42% من تلك الشركات زيادة إيراداتها في الربع الثالث مقارنةً بنسبة 35% من الشركات الموجهة نحو السوق المحلية.
- عند المقارنة بالشركات الموجهة نحو السوق المحلية، نجد أن عدد أكبر بقليل من الشركات الموجهة نحو التصدير أشار إلى زيادة أسعار البيع (9% من شركات التصدير و7% من الشركات غير المصدرة).
- تظهر المقارنة بين القطاعات أن شركات التصدير العاملة في قطاع الصناعات التحويلية استمرت في تسجيل أداءً أفضل من حيث الكميات المباعة والأرباح مقارنةً بمثيلاتها العاملة في قطاعي الخدمات والتجارة.
- فيما يخص التوظيف، حافظت أغلب شركات التصدير (90%) على نفس معدلات التوظيف في الربع الثاني من العام. وذكرت 13% من شركات التصدير العاملة في الصناعات التحويلية تعيين موظفين جدد في الربع الثالث مقارنةً بنسبة 6% و3% في قطاعي الخدمات والتجارة. وأشارت 39% من شركات التصدير أيضاً إلى زيادة تكاليف المواد الخام في الربع الثالث مقابل 58% من الشركات التي أفادت بعدم حدوث أي تغيير في التكاليف.
- تظهر الدراسة الحالية أيضاً بعض الأسباب الرئيسية وراء عدم الانخراط في التصدير وذلك حسبما ذكرته الشركات الموجهة نحو السوق المحلية، وفيما يلي مجموعة من هذه الأسباب:
 - اقتصار تركيز الأعمال حالياً على السوق المحلية فحسب .
 - عدم امتلاك موارد مالية كافية للتوسع في التصدير .
 - استمرار السوق المحلية في توفير فرص جيدة. ومن ثم، لا داعي للبحث عن فرص التصدير .
 - عدم كون التوسع في التصدير جزءاً من خطة أعمال الشركات.
 - عدم قيام الشركات بالتصدير تجنباً للمرور بالمتاعب المالية الناتجة عن الرسوم الجمركية.
 - اعتقاد بعض الشركات أن التصدير يشتمل على إجراءات معقدة.

وتظهر المقارنة بالربع السابق أن أبرز ثلاثة تحديات تواجه الشركات في الربع الثالث من عام 2012 تشبه تلك التي اشارت اليها في الربع الثاني من نفس العام . على اية حال فلن الرسوم الحكومية تقدمت على الطلب على المنتجات والخدمات اخذين في الاعتبار حدة التحديات حسبما عبرت عنها الشركات.

وفيما يلي بيان بالتحديات الرئيسية التي تؤثر على أعمال الشركات في إمارة دبي:

1. المنافسة (وفقاً لما أفادت به 24% من الشركات المشاركة): تعتبر المنافسة من الشركات المحلية والدولية على رأس التحديات التي تواجه الشركات في دبي . وقد أشارت أغلب الشركات المشاركة (93%) أيضاً إلى زيادة وطأة تحدي المنافسة في هذا الربع الحالي . وهذا الرأي شائع بين جميع القطاعات الاقتصادية . ويبدو أن الشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية (الألمنيوم والطباعة) وقطاع الخدمات (البناء والنقل) والتجارة (الصيدلة) هي الأكثر تأثراً بهذا التحدي.

2. الرسوم الحكومية (وفقاً لما أفادت به 9% من الشركات): جاء هذا التحدي في المرتبة الثانية على رأس تحديات الأعمال في الربع الثالث بعد أن كان في المرتبة الثالثة في الربع السابق . وتتمثل الأسباب الرئيسية التي ذكرتها الشركات في ارتفاع رسوم تجديد الرخصة التجارية وزيادة الرسوم الحكومية الأخرى . ومن بين الشركات التي اختارت هذا التحدي، ذكرت 89% من الشركات زيادة حدة هذا التحدي في الربع الحالي.

3. نقص الطلب على المنتجات والخدمات (وفقاً لما أفادت به 7% من الشركات المشاركة): من بين الشركات التي أشارت إلى كون نقص الطلب تحدياً، نجد أن 69% منها أفادت بزيادة وطأة هذا التحدي في الربع الثالث من عام 2012.

4. تكلفة الخدمات (وفقاً لما أفادت به 6% من الشركات): أشارت 94% من الشركات التي اشارت الى هذا التحدي إلى زيادة شدة التحدي في الربع الماضي.

5. ارتفاع تكلفة الإيجار والعقارات (وفقاً لما أفادت به 5% من الشركات): كانت الشركات التي أشارت إلى أهمية هذا التحدي هي تلك التي اضطرت إلى تجديد عقود الإيجار بإيجارات أعلى . وأشارت 88% من الشركات التي ذكرت هذا التحدي إلى زيادة شدة التحدي في الربع الماضي.

6. اللوائح الحكومية (وفقاً لما أفادت به 4% من الشركات المشاركة): التغيير المستمر في لوائح الأعمال (المتعلقة بتغيير إجراءات الترخيص وإجراءات الاستيراد والتصدير وقواعد البلديات والمرور). وذكرت 81% من الشركات التي تعتبر تغيير اللوائح الحكومية تحدياً أن شدة هذا التحدي زادت في الربع الماضي.

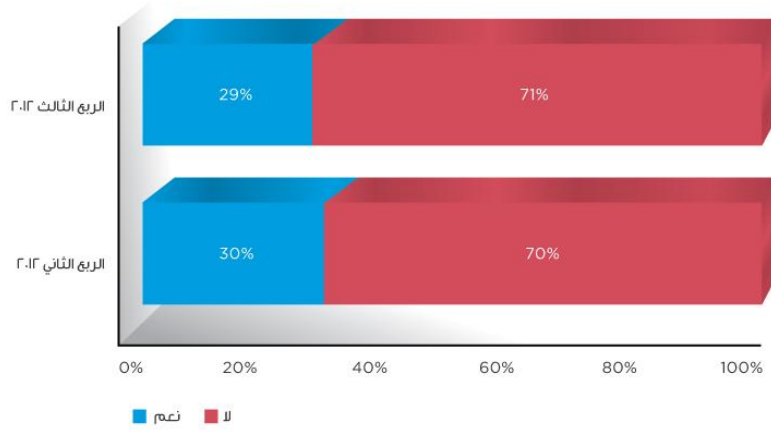
وعلى صعيد الاختلافات والفروق بين فئات الشركات، لاحظنا أن التحديات التي ذكرتها الشركات الصغيرة والمتوسطة تشبه تلك التي تواجه قطاع الأعمال بصفة عامة. وفي حين لم يطرأ أي تغيير على أبرز تحديين يواجهها الشركات الكبيرة، أشارت هذه الشركات إلى كون نقص الطلب ثالث أبرز التحديات وتليها تكلفة المواد الخام والرسوم الحكومية.

وفيما يخص التوجه نحو السوق، يعتبر أبرز تحدي، وهو المنافسة، قاسماً مشتركاً بين الشركات الموجهة نحو السوق المحلية والتصدير على السواء. وفيما يخص شركات التصدير، تتمثل أبرز التحديات الأخرى في الرسوم الحكومية وتكاليف الإيجار والعقارات وتكلفة العمالة والمرافق واللوائح الحكومية. وعلى صعيد الشركات الموجهة نحو السوق المحلية، يأتي نقص الطلب في المرتبة الثانية وتليها الرسوم الحكومية وتكلفة المرافق.

وعند المقارنة بين شركات الأوفشور والشركات المحلية، نجد أن تحديات المنافسة والرسوم الحكومية ونقص الطلب وتكلفة المرافق هي أبرز التحديات التي تواجه شركات المنطقة الحرة مقارنةً بالمنافسة والرسوم الحكومية ونقص الطلب هي أبرز التحديات التي تواجه الشركات المحلية.

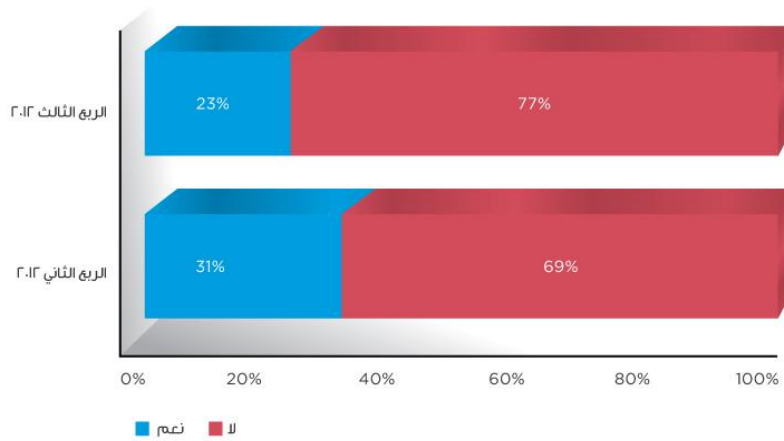
توقعات الاستثمار

هل تخطط الشركة لزيادة طاقتها الإنتاجية



الشكل 14-أ

هل تخطط الشركة لترقية التقنيات المستخدمة؟



الشكل 14-ب

مقارنةً بنتائج دراسة الربع الماضي، نجد أن توقعات الأعمال فيما يتعلق بخطط التوسع المستقبلي حافظت على استقرارها في الربع الثالث من عام 2012. إلا أن نتائج الدراسة الحالية تظهر عزم عدد أقل من الشركات على الاستثمار في ترقية التقنيات المستخدمة . وأشارت 29% من الشركات المشاركة إلى عزمها زيادة طاقتها الإنتاجية (مقارنةً بنسبة 30% في الربع الثاني)، في حين تخطط 23% من الشركات ترقية التقنيات المستخدمة (مقارنةً بنسبة 31% في الربع الثاني). وتزيد أيضاً نسبة الشركات التي تعتزم زيادة طاقتها الإنتاجية (29%) عن تلك التي تعتزم ترقية التقنيات المستخدمة (23%).

وتخطط الشركات الراغبة في زيادة الطاقة الإنتاجية لتنفيذ استثمارات رأسمالية مثل توسعة المقرات الحالية والاستثمار في أصول الأعمال مثل المصانع والمخازن والآلات والمركبات.

وفيما يخص الشركات غير العازمة على زيادة طاقتها الإنتاجية، كان السبب الرئيسي هو رضا تلك الشركات بحجم أعمالها الحالي أو عدم امتلاكها خطط توسعية . وكان السبب الآخر وراء عدم زيادة الطاقة الإنتاجية هو عدم توفر الموارد المالية/ الاستثمارات الرأسمالية اللازمة والاستثمارات الحالية في بناء الطاقة الحالية . في حين أشارت بعض الشركات الأخرى إلى عدم موائمة أو استقرار ظروف السوق.

وتظهر المقارنة القطاعية أن شركات قطاع الخدمات (32%) والصناعات التحويلية (31%) أكثر تفاؤلاً تجاه الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية مقارنةً بالشركات التجارية (24%). وعلى صعيد ترقية التقنيات المستخدمة، تعتبر شركات الصناعات التحويلية (26%) الأكثر تفاؤلاً وتليها شركات الخدمات (24%) وشركات التجارة (19%).

وعند النظر على أساس حجم الشركات، نجد أن الشركات الكبيرة أكثر ميلاً إلى ترقية التقنيات المستخدمة وزيادة الطاقة الإنتاجية مقارنةً بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن منظور التوجه نحو السوق ، نجد أن شركات التصدير أكثر تفاؤلاً بشأن زيادة الطاقة الإنتاجية مقارنةً بالشركات الموجهة نحو السوق المحلية، إلا أن توقعات الفئتين متشابهة فيما يخص ترقية التقنيات المستخدمة.

وتظهر الدراسة أيضاً أن الشركات الموجهة نحو السوق المحلية أكثر حرصاً على الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية وترقية التقنيات المستخدمة مقارنةً بشركات الأوفشور .